

3. موجز تنفيذي

1-3	الحكومة ملتزمة باستراتيجية لمنع تحول الأفراد ليصبحوا إرهابيين أو داعمين للتطرف العنيف (استراتيجية المنع). إلا أن الاستراتيجية التي اعتمدت خلال السنوات القليلة الماضية لم تكن فعالة تماما وبالتالي فهي بحاجة للتغيير. تجري هذه المراجعة تقييما للجهود المبذولة حتى الآن وتحدد الاستراتيجية للمستقبل.
السياق	
2-3	تواجه المملكة المتحدة مجموعة مختلفة من التهديدات الإرهابية، أخطرها مصدره تنظيم القاعدة وأتباعه والمنظمات الشبيهة له بفكرها.
3-3	كافة الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا لنا تسعى إلى دفع الأفراد للراديكالية وتجنيدهم لخدمة أغراضها. إلا أن نسبة من هم على استعداد لتأييد التطرف العنيف في بلدنا صغيرة جدا. وهي نسبة أكبر كثيرا بين الشباب.
4-3	لدينا الآن المزيد من المعلومات حول العوامل التي تشجع الأفراد على دعم الإرهاب ومن ثم الانخراط بأعمال ذات صلة بالإرهاب. من الضرورة بمكان أن نفهم هذه العوامل إذا ما أردنا منع الراديكالية وتقليل الخطر الذي تشكله على أمننا القومي.
5-3	نعتقد بأن الراديكالية مدفوعة بأيدولوجية تجيز وتبرر اللجوء للعنف: من قبل دعاة لتلك الأيدولوجية هنا وفي الخارج، ونتيجة لنقاط ضعف شخصية وعوامل محلية محددة تجعل تلك الأيدولوجية تبدو، لأسباب عدة، جذابة وتحملهم على الطاعة.
6-3	هنالك ما يبرهن على أن دعم الإرهاب مرتبط برفض وجود مجتمع متلاحم ومندمج متعدد الديانات ورفض الديمقراطية البرلمانية. وتعتمد الجهود المبذولة لمعالجة الراديكالية على تنمية حس الانتماء لبلدنا ودعم قيمنا الأساسية.
7-3	يمكن للجماعات الإرهابية أن تتبنى وتستغل أفكار خرجت بها وأحيانا نشرتها منظمات متطرفة نشاطها قانوني في بلدنا. ولهذا تأثير كبير على نطاق استراتيجية المنع. كما توحي الدلائل على أن بعض (وليس كل) من دُفِعوا للراديكالية في المملكة المتحدة كانوا قد شاركوا فيما سبق في نشاطات منظمات متطرفة.

مبادئ توجيهية: إطار استراتيجية المنع	
8-3	تمثل استراتيجية المنع جزءا من استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب (CONTEST)، وتهدف إلى الحول دون أن يتحول أفراد إلى إرهابيين أو أن يدعموا الإرهاب.
9-3	سوف تواجه استراتيجية المنع كافة أشكال الإرهاب، لكنها ستستمر بتحديد الأولويات تبعاً للتهديد الذي يشكله الإرهاب لأمننا القومي. وفي الوقت الحالي سوف يستمر تكريس غالبية مواردنا وجهودنا لمنع الأفراد من دعم أو الالتحاق بتنظيم القاعدة أو التنظيمات التابعة له أو الجماعات ذات الصلة به.
10-3	سوف نستمر بالتزامنا المطلق بحماية حرية التعبير عن الرأي في بلدنا. إلا أن منع الإرهاب يعني مواجهة الأفكار المتطرفة (غير العنيفة) التي تشكل كذلك جزءا من أيديولوجية الإرهاب. كما أن استراتيجية المنع تعني التدخل لمنع أفراد من التحول من التطرف أو من جماعات متطرفة إلى المشاركة بنشاطات ذات صلة بالإرهاب.
11-3	سياسة وبرامج معالجة التطرف والتعامل مع المنظمات المتطرفة على نطاق أوسع لا تشكل جزءا من استراتيجية المنع، ويجري تنسيقها من قبل وزارة الجاليات والحكومة المحلية.
12-3	يجب أن تتعامل استراتيجية المنع مع كافة أشكال الإرهاب، وليس فقط مع تنظيم القاعدة. إلا أن تخصيص الموارد سيكون بما يتناسب مع التهديدات التي نواجهها. وفي الوقت الحالي يأتي أكبر تهديد للمملكة المتحدة ككل من تنظيم القاعدة ومن الجماعات والأفراد الذين يؤيدون ويتبنون الأيديولوجية الإسلامية العنيفة المرتبطة به.
13-3	لا نتوقع أي تغيير للإطار القانوني للجهود المتعلقة باستراتيجية المنع.
14-3	تعتمد استراتيجية المنع على النجاح باستراتيجية الاندماج. إلا أن الاندماج وحده لا يفي باحتياجات أهداف استراتيجية المنع. كما يجب ألا تتولى هذه الاستراتيجية تمويل أو التحكم بمشاريع الاندماج التي تفوق أهميتها موضوع الأمن أو مكافحة الإرهاب: لن تعمل الحكومة على إضفاء طابع أمني على استراتيجيتها المتعلقة بالاندماج في المجتمع. فقد كان ذلك خطأ ارتكب فيما سبق.
15-3	هنالك مزاعم بأن برامج استراتيجية المنع المعمول بها سابقا استخدمت للتجسس على الجاليات، لكن ليس لدينا دليل يدعم هذه المزاعم. يجب عدم استغلال هذه الاستراتيجية كوسيلة للتجسس بالخفاء على أفراد أو جاليات، بل يتوجب تحسين الثقة بهذه الاستراتيجية.
16-3	إن التزام الحكومة بالعمل من خلال السلطات والجاليات المحلية يدعم استراتيجية المنع. حيث تلعب الجاليات والسلطات المحلية دورا أساسيا هاما في هذه الاستراتيجية. لكن من الضرورة بمكان وضع هذه الاستراتيجية، باعتبارها تتعلق بالأمن القومي، بالتعاون الوثيق مع الإدارات الحكومية المركزية.
17-3	سوف تمول استراتيجية المنع من قبل وزارة الداخلية ووزارات أخرى. وستتوفر منح مالية للجهود التي تبذلها السلطات المحلية في إطار هذه الاستراتيجية. لقد كان تقييم النشاطات التي جرت ضمن إطار استراتيجية المنع سيئا حتى الآن، والأموال التي أنفقت ذهبت سدى. لكننا سوف نعمل على ضبط ترتيبات التقييم على كافة المستويات مستقبلا. ولن نقدم تمويلا أو أي شكل آخر من الدعم لمنظمات متطرفة. كما لن تعتمد الحكومة ولا الشرطة على متطرفين لمواجهة خطر الراديكالية.
18-3	لم تتوصل عملية المراجعة لأي دليل يشير إلى تمويل واسع النطاق أو منهجي أو متعمد لجماعات متطرفة، سواء كان ذلك من قبل وزارة الداخلية أو السلطات المحلية أو قوات الشرطة. إلا أنه توجد حالات حصلت فيها جماعات نعتبرها الآن مؤيدة للأيديولوجية المتطرفة على تمويل، وهناك حاجة لوجود رقابة أشد لضمان ألا يتكرر ذلك مستقبلا.

19-3	عادة ما يكون لعملية دفع الأفراد للراديكالية في المملكة المتحدة صلات خارجية. ولكي تكون استراتيجية المنع فعالة لابد من تطبيقها في الخارج وفي المملكة المتحدة على حد سواء. إلا أن تلك الجهود لم تكن فعالة دائما حتى الآن، كما أن الأموال التي أنفقت ذهبت سدى. لكن يتعين أن تكون الجهود مستقبلا متماشية مع الأولويات المحلية وتخضع لتقييم أكثر صرامة.
20-3	سوف نعمل خلال العام القادم على تقدير ما إذا كانت الموازنة بين المجالات الثلاثة لاستراتيجية المنع - المشاريع المحلية، والرقابة، والمشاريع في الخارج - مناسبة.
الأهداف	
21-3	سوف تعمل استراتيجية المنع الجديدة ضمن هذا الإطار العام الجديد على ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • الاستجابة للتحدي الأيديولوجي للإرهاب والتهديد الذي نواجهه ممن يدعون إليه ويروجون له؛ • ومنع استدراج الأفراد نحو الإرهاب وضمان إعطائهم ما يناسب من نصائح ودعم؛ • والتعاون مع القطاعات والمؤسسات حينما تطرأ مخاطر دفع الأفراد للراديكالية، والتي يتعين علينا معالجتها.
22-3	مجالات العمل هذه موضحة بالتفصيل في الجزء التالي من هذه الوثيقة.
الهدف الأول: التحدي الأيديولوجي	
23-3	تؤمن كافة الجماعات الإرهابية بأيديولوجية ما. والدعوة لتلك الأيديولوجية والترويج لها، عادة عبر الإنترنت، تسهل دفع الأفراد للراديكالية وتجنيدهم.
24-3	تمثل مواجهة الأيديولوجية وتعطيل قدرات الإرهابيين على الترويج لها جزءا هاما من أجزاء استراتيجية المنع.
25-3	أدت جهود سابقة في هذا المجال إلى إحراز بعض التقدم، إلا أنها لم تصل دائما لبعض الأفراد الأكثر عرضة للتأثر بالحملات الدعائية للإرهابيين. حيث أنها فشلت بالتعرف على كيفية استغلال الأيديولوجية الإرهابية للأفكار التي تتبناها المنظمات المتطرفة، ولم تفهم تماما تأثير ذلك على نطاق الجهود التي نبذلها. كما أنها لم تتواصل بفعالية مع الجاليات وفئات المجتمع أو تستغل تأثيرها وقدرتها على التواصل. وكذلك فإن الجهود المبذولة سابقا في إطار استراتيجية المنع أعطت الانطباع أحيانا بأن الجاليات المسلمة ككل أكثر "عرضة" للتطرف من غيرها من الأديان أو الجماعات العرقية.
26-3	يلزم بذل جهود أكبر كثيرا في هذا المجال الحساس، لكن يجب أن تكون هذه الجهود متناسبة وموجهة. ويتوجب ألا توحى بالحاجة لتغيير مواقف غالبية الناس في بلدنا تجاه الإرهاب. كما يجب ألا تطلق أحكام مسبقة على دين أو عقيدة ما، أو الإيحاء بأن نوعا ما من الدين أو العقيدة مناسب أو مقبول. ولا بد وأن يتم ذلك بالاشتراك مع الجاليات هنا وفي الخارج الذين هم عادة أفضل قدرة من الحكومة نفسها على دحض ما تزعمه الجماعات الإرهابية ومواجهة أيديولوجية الإرهابيين ومن يرتبط بهم من المتطرفين.
27-3	سوف تتضمن الاستراتيجية المستقبلية في هذا المجال شرحا أفضل لسياسات الحكومة الأمنية والخارجية لتنفيذ المزاعم حول هذه السياسات، وتمويل المزيد من المشاريع بمجالات التعليم والمجتمعات ونظام العدل الجنائي لإتاحة فهم أيديولوجية الإرهابيين ومواجهتها، ودعم ذوي الخبرة حينما تستند تلك الأيديولوجية على سوء شرح أصول الدين وتتطلب ردا مفصلا.

<p>28-3 من الضروري مواجهة المدافعين عن الإرهاب. يمكن أن تعني تلك المواجهة مجرد النقاش حول الأفكار المتطرفة التي تشكل كذلك جزءا مما يقوله الإرهابيون. لكن حينما يخالف الدعاة القانون من خلال الحث على الإرهاب أو المصادقة عليه، فإن ذلك لا بد وأن يعني كذلك اعتقالهم واتخاذ إجراءات لتنفيذ القانون. وحين يسعى أناس لدخول بلدنا للمشاركة في نشاطات دعما للجماعات المتطرفة أو الإرهابية، فإننا سوف نستغل كذلك السلطات الممنوحة لوزير الداخلية لمنعهم من الدخول.</p>	<p>28-3</p>
<p>الهدف الثاني: دعم المعرضين للتطرف</p>	
<p>29-3 دفع الأفراد للراديكالية هو عادة عملية مطولة، وليس مجرد حدث. ويمكن خلال تلك العملية التدخل للحول دون استدراج المعرضين للتطرف للانخراط بنشاطات ذات صلة بالإرهاب. وهناك بعض أوجه الشبه بين هذه الجهود وغيرها من جهود منع الجرائم.</p>	<p>29-3</p>
<p>30-3 إن برامج من هذا النوع، رغم كونها محورية في أي برنامج فعال في سياق استراتيجية المنع، هي برامج جديدة نوعا ما، وبالتالي فإن الدلائل على مدى تأثيرها محدودة. هنالك مزاعم قائلة بأن هذه البرامج غير متناسبة مع استراتيجية المنع وتتطوي على الإقحام والتطفل وأدت إلى تقييد حرية التعبير. إننا ندرك خطر أن معايير المشاركة في هذه البرامج يمكن أن تكون واسعة جدا. وقد نظرنا بمزاعم أخرى تقول بأن هذه البرامج قد استغلت لأغراض التجسس.</p>	<p>30-3</p>
<p>31-3 نستنتج بأن برامج من هذا النوع، مداراة بشكل مناسب، تعتبر ضرورية. ويجب أن تحل محل إجراءات تنفيذ القانون، لا أن تكون مُيسرة لها. ولن تكون وسيلة لأي عمليات مراقبة بالخفاء. ومن شأن الضمانات أن تضمن سلامة مثل هذه البرامج، وخصوصا توفير حماية مناسبة للبيانات.</p>	<p>31-3</p>
<p>32-3 سوف يبني هذا المجال من مجالات استراتيجية المنع على جهود برنامج القناة (Channel)، وهو برنامج قائم متعدد الجهات يهدف إلى تحديد الأفراد المعرضين لخطر الراديكالية وتقديم الدعم لهم. وقد حقق برنامج القناة بعض النجاح. سوف تعالج هذه البرامج مخاطر كافة أشكال الإرهاب. ويجب أن تستند إلى خبرات الشرطة والسلطات المحلية والمؤسسات المجتمعية.</p>	<p>32-3</p>
<p>33-3 المؤسسات المكلفة بتقديم الدعم للأفراد المعرضين للتطرف تتمتع بتأثير كبير. يجب أن تتمتع هذه المؤسسات بالمصداقية وأن تكون قادرة على الاتصال بهؤلاء الأفراد والحديث معهم. لكننا لن نمول أو نعمل مع جماعات متطرفة لهذا الغرض (أو لأي غرض آخر).</p>	<p>33-3</p>
<p>34-3 تقييم هذه البرامج، كما هو الحال في مجالات أخرى من استراتيجية المنع، لم يكن فعلا تماما. وبالتالي سوف يُجرى تحسين كبير على سبل التقييم وإدخال تدابير جديدة لضمان تحقيق أفضل مردود للتمويل.</p>	<p>34-3</p>
<p>35-3 سوف نجري أبحاث ونتعاون مع دول أخرى لضمان استمرار تحسين فهمنا للراديكالية. فهذا ضروري لضمان فعالية هذه البرامج.</p>	<p>35-3</p>
<p>الهدف الثالث: العمل مع قطاعات أساسية</p>	
<p>36-3 تقدم مجموعة واسعة النطاق من القطاعات المساعدة للحول دون تحول الأفراد إلى إرهابيين أو داعمين للإرهاب. وسوف تختلف طريقة عمل الحكومة مع قطاعات بعينها.</p>	<p>36-3</p>
<p>37-3 المجالات التي تحتل أولوية تتضمن التعليم والعقيدة الدينية والصحة والعدل الجنائي والمؤسسات الخيرية. كما أن الإنترنت مشمول هنا كقطاع قائم بذاته، رغم أن تنفيذ برامج استراتيجية المنع عبر الإنترنت هو موضوع تتناوله هذه المراجعة والاستراتيجية.</p>	<p>37-3</p>

<p>38-3 تم إحراز بعض التقدم بهذا القطاعات وبالعامل معها. وكانت بعض القطاعات (كالعقيدة الدينية) في مقدمة الجهود المبذولة لمكافحة دفع الأفراد للراديكالية في بلدنا. لكن يمكن، بل يجب بذل المزيد من الجهود. لا بد وأن تكون هذه البرامج، كغيرها من مجالات استراتيجية المنع، متناسبة مع المخاطر التي نواجهها. ونحن نتطلع إلى التواصل مع هذه القطاعات لأنها قادرة على مواجهة وحل بعض التحديات التي نواجهها.</p>	<p>38-3</p>
<p>39-3 يجب تجنب وجود أي "مساحات غير خاضعة للرقابة" يُسمح للتطرف أن ينمو فيها دون مواجهته مواجهة صارمة وكذلك، حيثما كان مناسباً، بتدخل قانوني.</p>	<p>39-3</p>
<p>تنفيذ استراتيجية المنع</p>	
<p>40-3 يشرح هذا القسم كيفية تنفيذ استراتيجية المنع مستقبلاً.</p>	<p>40-3</p>
<p>41-3 فهو يصف الأطر المتاحة لضمان فعالية التنسيق والإشراف والمحاسبة ويحدد كيفية تعزيزهم. سوف يتم تنسيق جهود استراتيجية المنع من داخل ومن قبل إدارة الأمن ومكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية، وسيكون وزير الداخلية هو الوزير المسؤول عنها.</p>	<p>41-3</p>
<p>42-3 نشرح هنا الترتيبات والأطر الجديدة التي سوف نضعها لتنفيذ استراتيجية المنع محلياً، والشراكات التي ستكون أساساً للنجاح في ذلك. وسوف تحدد أولويات هذه الاستراتيجية مستقبلاً تبعاً للمخاطر التي نواجهها، وليس على أساس ديموغرافي (كما كان الحال سابقاً). وهذا يعتبر تطوراً كبيراً. والمجالات الـ25 ذات الأولوية مدرجة هنا، ونتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.</p>	<p>42-3</p>
<p>43-3 لعب ضبط الأمن دوراً هاماً في وضع استراتيجية المنع حتى الآن. إلا أن هذه الاستراتيجية ليست برنامجاً للشرطة، ويجب ألا تصبح كذلك: بل إنها تعتمد على مجموعة واسعة من المؤسسات من داخل وخارج الحكومة. ومن الضروري إجراء بعض التغييرات على دور الشرطة في استراتيجية المنع لأجل تعزيز الثقة بها. لكننا ندرك بأن أحد مجالات تأثير استراتيجية المنع حتى الآن هو تحسين الفهم والتعاون بين الشرطة والجاليات في بلدنا حول مجموعة من القضايا، بما فيها الأمن.</p>	<p>43-3</p>
<p>44-3 نتوقع استمرار وجود ثلاث مجالات أساسية في تمويل استراتيجية المنع: جهود السلطات المحلية بالاشتراك مع الجاليات، وضبط الأمن، والجهود المبذولة في الخارج. سيكون تمويل المجالين الأولين من قبل وزارة الداخلية، بينما سيأتي تمويل المجال الثالث من وزارة الخارجية البريطانية. وسيجري باستمرار مراجعة التوازن بين تمويل هذه المجالات الثلاثة.</p>	<p>44-3</p>
<p>45-3 من المواضيع المتناولة في هذه المراجعة موضوع أن التقييم ومراقبة الأداء كانا ضعيفين ويجب الآن تحسينهما. كما كان جمع البيانات والمعلومات غير مناسباً. ولم يكن بالإمكان دائماً فهم مجالات إنفاق التمويل المقدم، أو مدى تأثير المشاريع الممولة.</p>	<p>45-3</p>